

## تبليغ احكام جزائيه

صادرة من محكمة بداية جزاء الزرقاء

بحق المذكورين بادناه والمجهولي محل الإقامة

المشتكى	اسم المخكوم عليه	نوع الجرم	تاريخ الحكم	خلاصة الحكم
الحق العام	محمد محمود ابراهيم العوني	الاختيال	٨١/٥/١٩	الحبس ستة اشهر والرسوم محسوبة له مدة التوقيف / غياني قابلا للاستئناف
"	محمد غانم عبد الرحمن الجراز	السرقة	٨١/٢/١٩	الحبس سنة واحدة والرسوم محسوبة له مدة التوقيف / غياني بالصورة الرجائية قابلا للاستئناف
"	نعمات طالب سليمان الجدل	الاعتداء	٨١/٦/١٣	الحبس لمدة شهر واحد والرسوم والفريسة الإضافية / غياني قابلا للاستئناف

الجمهورية العربية السورية  
للمملكة الأردنية الهاشمية

ميدان : الأربعاء ٢٠ صفر سنة ١٤٠٢ هـ الموافق ١٦ كانون أول سنة ١٩٨١ م - المجلد ١ ٤ ٣٠

## الفهرس

صفحة

١٥٢٥

١٥٢٧

١٥٢٩

١٥٣٠

١٥٣٢

١٥٣٤

١٥٣٦

١٥٣٧

١٥٣٨

١٥٣٩

١٥٤٠

١٥٤١

١٥٤٢

١٥٤٣

١٥٤٤

١٥٤٥

١٥٤٦

١٥٤٧

١٥٤٨

١٥٤٩

١٥٥٠

١٥٥١

١٥٥٢

١٥٥٣

١٥٥٤

١٥٥٥

١٥٥٦

١٥٥٧

١٥٥٨

١٥٥٩

١٥٦٠

١٥٦١

١٥٦٢

١٥٦٣

١٥٦٤

١٥٦٥

١٥٦٦

١٥٦٧

١٥٦٨

١٥٦٩

١٥٧٠

١٥٧١

١٥٧٢

١٥٧٣

١٥٧٤

١٥٧٥

١٥٧٦

١٥٧٧

١٥٧٨

١٥٧٩

١٥٨٠

١٥٨١

١٥٨٢

١٥٨٣

١٥٨٤

١٥٨٥

١٥٨٦

١٥٨٧

١٥٨٨

١٥٨٩

١٥٩٠

١٥٩١

١٥٩٢

١٥٩٣

١٥٩٤

١٥٩٥

١٥٩٦

١٥٩٧

١٥٩٨

١٥٩٩

١٦٠٠

١٦٠١

١٦٠٢

١٦٠٣

١٦٠٤

١٦٠٥

١٦٠٦

١٦٠٧

١٦٠٨

١٦٠٩

١٦١٠

١٦١١

١٦١٢

١٦١٣

١٦١٤

١٦١٥

١٦١٦

١٦١٧

١٦١٨

١٦١٩

١٦٢٠

١٦٢١

١٦٢٢

١٦٢٣

١٦٢٤

١٦٢٥

١٦٢٦

١٦٢٧

١٦٢٨

١٦٢٩

١٦٣٠

١٦٣١

١٦٣٢

١٦٣٣

١٦٣٤

١٦٣٥

١٦٣٦

١٦٣٧

١٦٣٨

١٦٣٩

١٦٤٠

١٦٤١

١٦٤٢

١٦٤٣

١٦٤٤

١٦٤٥

١٦٤٦

١٦٤٧

١٦٤٨

١٦٤٩

١٦٥٠

١٦٥١

١٦٥٢

١٦٥٣

١٦٥٤

١٦٥٥

١٦٥٦

١٦٥٧

١٦٥٨

١٦٥٩

١٦٦٠

١٦٦١

١٦٦٢

١٦٦٣

١٦٦٤

١٦٦٥

١٦٦٦

١٦٦٧

١٦٦٨

١٦٦٩

١٦٧٠

١٦٧١

١٦٧٢

١٦٧٣

١٦٧٤

١٦٧٥

١٦٧٦

١٦٧٧

١٦٧٨

١٦٧٩

١٦٨٠

١٦٨١

١٦٨٢

١٦٨٣

١٦٨٤

١٦٨٥

١٦٨٦

١٦٨٧

١٦٨٨

١٦٨٩

١٦٩٠

١٦٩١

١٦٩٢

١٦٩٣

١٦٩٤

١٦٩٥

١٦٩٦

١٦٩٧

١٦٩٨

١٦٩٩

١٧٠٠

١٧٠١

١٧٠٢

١٧٠٣

١٧٠٤

١٧٠٥

١٧٠٦

١٧٠٧

١٧٠٨

١٧٠٩

١٧١٠

١٧١١

١٧١٢

١٧١٣

١٧١٤

١٧١٥

١٧١٦

١٧١٧

١٧١٨

١٧١٩

١٧٢٠

١٧٢١

١٧٢٢

١٧٢٣

١٧٢٤

١٧٢٥

١٧٢٦

١٧٢٧

١٧٢٨

١٧٢٩

١٧٣٠

١٧٣١

١٧٣٢

١٧٣٣

١٧٣٤

١٧٣٥

١٧٣٦

١٧٣٧

١٧٣٨

١٧٣٩

١٧٤٠

١٧٤١

١٧٤٢

١٧٤٣

١٧٤٤

١٧٤٥

١٧٤٦

١٧٤٧

١٧٤٨

١٧٤٩

١٧٥٠

١٧٥١

١٧٥٢

١٧٥٣

١٧٥٤

١٧٥٥

١٧٥٦

١٧٥٧

١٧٥٨

١٧٥٩

١٧٦٠

١٧٦١

١٧٦٢

١٧٦٣

١٧٦٤

١٧٦٥

١٧٦٦

١٧٦٧

١٧٦٨

١٧٦٩

١٧٧٠

١٧٧١

١٧٧٢

١٧٧٣

١٧٧٤

١٧٧٥

١٧٧٦

١٧٧٧

١٧٧٨

١٧٧٩

١٧٨٠

١٧٨١

١٧٨٢

١٧٨٣

١٧٨٤

١٧٨٥

١٧٨٦

١٧٨٧

١٧٨٨

١٧٨٩

١٧٩٠

١٧٩١

١٧٩٢

١٧٩٣

١٧٩٤

١٧٩٥

١٧٩٦

١٧٩٧

١٧٩٨

١٧٩٩

١٨٠٠

١٨٠١

١٨٠٢

١٨٠٣

١٨٠٤

١٨٠٥

١٨٠٦

١٨٠٧

١٨٠٨

١٨٠٩

١٨١٠

١٨١١

١٨١٢

١٨١٣

١٨١٤

١٨١٥

١٨١٦

١٨١٧

١٨١٨

١٨١٩

١٨٢٠

١٨٢١

١٨٢٢

١٨٢٣&lt;/

## نص المحامي محمد حسن المصطفى في المجلد الثاني

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨١/١٢/٦

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ، ونأمر باصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٨١

### قانون معدل لقانون نقابة المهندسين

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون نقابة المهندسين لسنة ١٩٨١ ) ويقرأ مع القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة (١٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

#### المادة ١٥

يكون قرار المجلس برفض طلب التسجيل قابلاً لظعن لدى محكمة العدل العليا .

المادة ٣ - يلغى نص المادة (١٦) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

#### المادة ١٦

إذا رفض طلب التسجيل لعدم توفر الشروط المنصوص عليها في المواد (٩) و (١٠) و (١٢) من هذا القانون فإن ذلك لا يحول دون تقديم طلب جديد إذا ادعى الطالب بظلال الاسباب التي ادت الى الرفض ويصدر المجلس قراره بشأن الطلب وفقاً لاحكام المادة (١٤) من هذا القانون مع بيان الاسباب التي استند اليها في قراره .

المادة ٤ - تعدل المادة (٢٨) من القانون الاصلي باضافة الفقرة (٣) التالية اليها :-

#### الفقرة ٣ -

تسري احكام هذه المادة اعتباراً من تاريخ ١٩٨٢/٤/١ ، على ان تبني احكام المادة (٢٨) قبل فانها بالقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٨١ نافذة ومعمولا بها حتي تاريخ العمل بهذه المادة .

### الحسين بن طلال

١٩٨١/١٢/٦

وزير الثقافة والشباب وزير السياحة والاتار معن ابو نوار	وزير المالية سالم مساعده	وزير الاعمال عفتان ابو عوده	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بدران
وزير الاوقاف والشؤون والخدمات الاسلامية كايل الشريف	وزير شؤون الارض الحطة حسن ابراهيم	وزير المواصلات محمد عضوب الزين مروان دوتين	وزير الزراعة اهمد عبد الكريم الطراوي
وزير دولة لشؤون الوزراء ووزير النقل الهندس علي السحيمات	وزير التبوين ابراهيم ايوب	وزير الداخلية سليمان عرار	وزير الخارجية مروان القاسم
وزير التنمية الاقتصادية نعام القتي	وزير المحة الدكتور زهير بلحس	وزير الغربية والتعليم الدكتور سعيد التل	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت السكاك
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة حسن الموهني	وزير الاغذية العامة المهندس عوني المصري	وزير الصناعة والتجارة وليد عصفور	وزير المسكن الدكتور جواد السامي

هكذا من الأصل

## نظام إصدار اسناد قرض

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨١/١١/٢٥  
أمر بوضع النظام الآتي:-

نظام رقم (٨٧) لسنة ١٩٨١

نظام إصدار اسناد قرض

### لمؤسسة عالية الخطوط الجوية الملكية الاردنية

صادر بمقتضى الفقرة (د) من المادة (٦) من قانون مؤسسة عالية رقم (١٠) لسنة ١٩٦٩

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام إصدار اسناد قرض مؤسسة عالية/ الخطوط الجوية الملكية الاردنية لسنة ١٩٨١ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - أ - ان اسناد القرض وثائق دين تعطى للمالكين مقابل المبالغ التي اقترضوها للمؤسسة.  
ب - تكون القيمة الاسمية لهذا الاسناد ستة ملايين دينار تصدر على دفعة واحدة للاكتتاب العام في سنة ١٩٨٢.

المادة ٣ - تكون الفائدة السنوية على القيمة الاسمية لاسناد القرض (٩٪).

المادة ٤ - تتولى مؤسسة او مؤسسات مالية مرخصة ادارة الاسناد والتمهيد بتفصيله وتسويقه ويضع بمقتضى الشروط التي تقتضيها الاتفاقيات الموقعة بهذا الشأن ، ويجوز لمؤسسة عالية نفسها القيام بذلك بموافقة مسبقة من محافظ البنك المركزي الاردني.

المادة ٥ - يعد مدير الاسناد بالتعاون مع المؤسسة نشرة اسناد ويجب ان تشمل هذه النشرة فيما تشمل والوضوح الكافي جميع المعلومات الدقيقة من عناصر الاسناد التالية:-

- القيمة الاسمية لاسناد القرض
- دفعة السند او فوائده ونوعه
- القائمة السنوية للسند وتاريخ او تواريخ دفعها
- تاريخ الاسناد
- سعر الاسناد
- طريقة الاكتتاب وفترة ودفع قيمة الاسناد المكتتب بها.
- مواعيد التخصيص وتسليم الاسناد
- ادراج الاسناد في سوق عمان المالي.

ط - مواعيد الوفاء بقيمة الاسناد وكفالة الحكومة لدفع قيمة الاسناد والقوائد المستحقة في مواعيدها المقررة .

ي - الغرض من الاقتراض

ك - الوضع المالي للمؤسسة

ل - ادارة الاسناد وتغطيته ووكالة البيع والدفع والحفظ الامين والاستشارات القانونية

م - اية معلومات اخرى يرى وزير المالية او وزير الصناعة والتجارة او سوق عمان المالي او المؤسسة او مدير الاسناد اضافتها لطمأننة المستثمر وتشجيع مشاركته وحفظ حقوقه.

ن - تعهد المؤسسة بدفع القيمة الاسمية لاسناد القرض وفوائدها عند استحقاقها وجميع مصاريف اسناد

وخدمة السندات .

هـ - تكفل الحكومة الاردنية الوفاء التام بالقيمة الاسمية لاسناد الصادرة بموجب هذا النظام وفوائدها المستحقة في مواعيد الدفع المقررة.

و - تعفى فوائد اسناد القرض الصادرة بموجب هذا النظام من ضريبة الدخل بقرار من وزير المالية وفقا لاحكام قانون ضريبة الدخل.

ز - تنص نشرة الاسناد على حالات الاخلال بشروط الاسناد او تنفيذ كفالة الحكومة :

١٩٨١/١١/٢٥

### الحسين بن طلال

رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخارجية بالوكالة  
وزير الاعمال  
عدنان ابو عوده

وزير الثقافة والشباب  
لاوزير السياحة والآثار  
ممن ابو نوار

وزير شؤون  
الارض المحتلة  
حسن ابراهيم

وزير دولة لشؤون رئاسة  
الوزراء ووزير النقل  
الهندس علي السحيب

وزير  
التربية الاجتماعية  
انعام الفتي

وزير الشؤون البلدية  
والقروية والبيئة  
حسن المومني

وزير  
الاجتثاث العالة  
المهندس عوني المصري

وزير  
الزراعة  
مروان فودين

وزير  
الدخيلة  
سليمان عواد

وزير  
التربية والتعليم  
الدكتور سميد القل

وزير  
المسامة والتجارة  
وليد جصول

وزير  
المعمل  
الدكتور جواد العناني

وزير  
المعمل  
الدكتور جواد العناني

هكذا من المأهول

## نحى الحسين للهتات ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨١/١١/٢٥  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٨٨) لسنة ١٩٨١

### نظام معدل لنظام علاوات الضباط في القوات المسلحة الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام علاوات الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٨١ ) ويقرأ مع النظام رقم (٨) لسنة ١٩٧٥ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٣) من النظام الاصلي باضافة الفقرة ( ج ) التالية اليها :-

ج - « للقاء العام اضافة اي مهنة مستخدمة الى ( ملحق علاوات الضباط ) المرفق بهذا النظام وذلك وفقا للفة التي يحددها لتلك المهنة والشروط والمؤهلات التي يجب توفرها في اصحابها » .

١٩٨١/١١/٢٥

### الحسين بن طلال

وزير الثقافة والشباب وزير السياحة والآثار معن ابو نوار	وزير المالية سالم مساعده	وزير المواصلات الدكتور محمد عضوب الزين	وزير شؤون الارض المحطة حسن ابراهيم
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النقل المهندس علي السحيمات	وزير التبوين ابراهيم ايوب	وزير التربية والتعليم الدكتور زهير ملص	وزير الصحة الدكتور زهير ملص
وزير التربية الاجتماعية اتصام المفتي	وزير الزراعة مروان دودين	وزير الداخلية سليمان عرار	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة حسن المومني
وزير المهندسين الاداريين	وزير الزراعة مروان دودين	وزير الداخلية سليمان عرار	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة حسن المومني
وزير المهندسين الاداريين	وزير الزراعة مروان دودين	وزير الداخلية سليمان عرار	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة حسن المومني
وزير المهندسين الاداريين	وزير الزراعة مروان دودين	وزير الداخلية سليمان عرار	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة حسن المومني
وزير المهندسين الاداريين	وزير الزراعة مروان دودين	وزير الداخلية سليمان عرار	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة حسن المومني
وزير المهندسين الاداريين	وزير الزراعة مروان دودين	وزير الداخلية سليمان عرار	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة حسن المومني
وزير المهندسين الاداريين	وزير الزراعة مروان دودين	وزير الداخلية سليمان عرار	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة حسن المومني
وزير المهندسين الاداريين	وزير الزراعة مروان دودين	وزير الداخلية سليمان عرار	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة حسن المومني

## نحى الحسين للهتات ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨١/١١/٢٥  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٨٩) لسنة ١٩٨١

### نظام معدل لنظام التأمين الصحي في القوات المسلحة الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام التأمين الصحي في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٨١ ) ويقرأ مع النظام رقم (١٢٧) لسنة ١٩٧٣ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (٦) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
المتفعون من الصندوق هم افراد عائلة المشترك الذين يعيلهم شرعا ويعتمدون في امور معيشتهم عليه :-

- ١ - الابوان .
- ٢ - الزوجة او الزوجات .
- ٣ - البنات العازبات والارامل والمطلقات .
- ٤ - الابناء الذين لم يكملوا الثامنة عشرة من العمر .
- ٥ - الابناء المعاقون والمعجزون عن اعالة انفسهم تعطيلًا كليًا او جسيمًا بقرار من اللجنة الطبية العسكرية المركزية .
- ٦ - الابناء الذين يتلقون العلم في المعاهد او الكليات او الجامعات ما داموا طلابًا او لغاية اكتمال الدراسة والعشرين من العمر ايما سبق .

هكذا من الاصل

١٩٨١/١١/٢٥

## الحسين بن طلال

وزير الثقافة والشباب  
وزير السياحة والآثار  
ممن أبو نوار

وزير  
المالية  
سالم مساعده

رئيس الوزراء ووزير الدفاع  
والخارجية بالوكالة وزير الاعلام  
عفتان أبو عوده

وزير الاوقاف والشؤون  
والعقيدات الاسلحة الارض المحطة  
كامل الشريف

وزير شؤون  
المواصلات  
الذكور محمد عضوب الزين مروان دودين احمد عبدالكريم الطراونة

وزير  
الزراعة  
المدل

وزير دولة لشؤون رئاسة  
الوزراء ووزير النقل  
المهندس علي السحيمات

وزير  
التجوين  
ابراهيم ايوب

وزير  
الداخلية  
مسلمان عرار

وزارة التنمية  
الاجتماعية  
انعام الحقي

وزير  
الصحة  
الذكور زهير بلخس

وزير  
التربية والتعليم  
الذكور سعيد النل

وزير الشؤون البلدية  
والقروية والبيئة  
حسن المومني

وزير  
الاقتصاد العالي  
المهندس فوني المصري

وزير  
الصناعة والتجارة  
وايد مصفر

وزير  
المعمل  
الذكور جواد المنلي

## نظام مهنة الطب

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨١/١١/٢٥  
تأمر بوضع النظام الآتي :-

## نظام رقم (٩٠) لسنة ١٩٨١

نظام معدل لنظام كلية المهن الطبية المساندة  
واستخدام وعلاوات اصحاب المهن المساندة  
للخدمات الطبية الملكية في القوات المسلحة الاردنية

لادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام كلية المهن الطبية المساندة واستخدام وعلاوات اصحاب المهن  
المساندة للخدمات الطبية الملكية في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٨١ ) ، ويقرأ مع النظام رقم (٩١)  
لسنة ١٩٧٨ المشار اليه فيها على بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ  
نشره في الجريدة الرسمية .

لادة ٢ - تعدل المادة (١٠) من النظام الاصلي باضافة الفقرات (ج) ود(د) وه(ه) التالية اليها :-

ج - يجوز تحويل المهنيين من الصنف اول والصنف ثاني من العاملين في القوات المسلحة الاردنية برتبة  
رائد او مقدم او عقيد او عميد الى احدى الدرجات ذات الصنف الذي المتخصص عليها في القفره  
(د) من هذه المادة وذلك بنفس الراتب ولا يجوز ترفيع من تم تحويله الى درجة ذات صنف مدنيه  
الى درجة اعلى الا اذا كان قد انقضى المدة المقررة للتفريع وفقا للائحة التالية :-

١ - ان يكون للمهني الطبي المساند مقدرة علميه وفيه جيله في موضوع تخصصه وان يشترخ  
للعمل كليا ، ولا يجوز له العمل خارج نطاق القوات المسلحة او تقاضي اية اجور من اتي  
عمل خارج ذلك النطاق ما لم يوافق القائد العام على ذلك .

٢ - ان تعطى للمهني الطبي المساند حق الاختيار بين القبول بالدرجة المدنيه او انتهاء خدماته في  
القوات المسلحة ما لم يكن ملتزما بالخدمة وفي حالة اختيار انتهاء الخدمة قبل انتهاء مدة  
الالتزام فيترتب على المهني الطبي المساند وعلى كفيله متكافئين ومتصانين تسديد جميع  
التفقات المالية التي انفقها عليه القوات المسلحة دفعه واحده بدون ائثار او اخطار مضاعفا  
اليها التوائد القانونية التي تستحق على المبلغ وذلك بنسبة المدة المتبقية من الالتزام بالخدمة .

٣ - ان يكون الحد الأدنى للتفريع الى الدرجة الاعلى خمس سنوات وبحسب منها السنوات التي  
فصاها للمهني الطبي المساند في الرتبة العسكرية قبل تحويله الى الدرجة ذات الصنف المدنيه .

٤ - ان يتم التحويل من ملاك الرتب العسكرية الى ملاك الدرجات ذات الصنف المدنيه بإرادة  
ملكه ساميه بناء على تسبب القائد العام :

هكذا من الاصل

٥ - ان يتمتع المهني الطبي المساند عند تحويله الى الدرجات ذات الصفة المدنية بذات الحقوق التي يتمتع بها اصحاب الرتب العسكرية المعادلة لدرجاتهم من حيث الراتب والملاوات وابية امتيازات اخرى .

٦ - ان يتباطئ بمن تم تحويله الى الدرجة ذات الصفة المدنية العمل المهني الفني المتعلق باختصاصه فقط ولا يستند اليه اي وظيفة ادارية .

وتطبق عليه القوانين والانظمة والارامر والعمليات العسكرية ونظام جزائيا امام المراجع القضائية العسكرية .

٧ - ان تضاف خدمات المهني الطبي المساند في الدرجة ذات الصفة المدنية الى خدماته السابقة اذا كانت خاضعة للتقاعد ويعطى عليه قانون التقاعد العسكري :

د - تكون الدرجات ذات الصفة المدنية كالآتي :

١ - الدرجة الرابعة وتعادل رتبة رائد عامل في القوات المسلحة الاردنية ؛

٢ - الدرجة الثالثة وتعادل رتبة مقدم عامل في القوات المسلحة الاردنية ؛

٣ - الدرجة الثانية وتعادل رتبة عقيد عامل في القوات المسلحة الاردنية ؛

٤ - الدرجة الاولى وتعادل رتبة عميد عامل في القوات المسلحة الاردنية ؛

٨ - تشكل لجنة خاصة من القيادة العامة ومندوبية الخدمات الطبية الملكية للدراسة حاجة القوات المسلحة الاردنية لخدمات اصحاب المهن الطبية المساندة وتقديم توصياتها بذلك الى القائد العام ؛

١٩٨١/١١/٢٥

### الحسين بن طلال

وزير الدفاع والشباب ووزير السياحة والآثار معن أبو نوار	وزير الملكية سلام مساعده	رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخارجية بالوكالة وزير الاعلام عبدان أبو عوده
وزير شؤون الارض المحتلة حسن إبراهيم	وزير المواصلات الدكتور محمد عضوب الزين	وزير الزراعة مؤان حودين
وزير دولة لشؤون الوزراء ووزير النقل المهندس علي السحيحات	وزير الصومين ابراهيم ايوب	وزير الداخلية سليمان عرار
وزيرة التنشيط الاجتماعية انعام المفتي	وزير الصحة الدكتور زهير ملحم	وزير الزراعة والتعليم الدكتور سعيد الل
وزير الشؤون البلدية والزراعية والبيئة حسن الحفني	وزير الاشغال العامة المهندس موني المصري	وزير الصناعة والتجارة وليد مصفور
		وزير العمل الدكتور جواد العناني

### نظام معدل لنظام كلية التمريض واستخدام الممرضات والممرضين والقابلات القانونيات

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور .

ويتواء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨١/١١/٢٥ .

فأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٩١) لسنة ١٩٨١

نظام معدل لنظام كلية التمريض واستخدام الممرضات والممرضين والقابلات القانونيات في القوات المسلحة الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام كلية التمريض واستخدام الممرضات والممرضين والقابلات القانونيات في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٨١) ، ويقرأ مع النظام رقم (٩٤) لسنة ١٩٧٠ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويحل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة (٧) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٧ -

يعين الطالب/الطالبة برتبة تلميذ مرشح حسب انظمة الرواتب المعمول بها في القوات المسلحة الاردنية

المادة ٣ - تملأ المادة (٨) من النظام الاصلي باضافة الفقرات (د) و (هـ) و (و) التالية اليها :-

د - يجوز تحويل الممرض او الممرضة او القابلة من العاملين في القوات المسلحة الاردنية برتبة رائد او مقدم او عقيد او عميد الى احدى الدرجات ذات الصفة المدنية المصنوع عليها في الفقرة (هـ) من هذه المادة وذلك بنفس الراتب ولا يجوز ترقيع من تم تحويله الى درجة ذات صفة مدنية الى درجة اعلى الا اذا كان قد انهى المدة المقررة للترقيع وفقا للائحة التالية :-

١ - ان يكون للممرض او الممرضة او القابلة مقدرة علمية وفقية جيدة في موضوع تخصصه وان يتفرغ للعمل كلياً ولا يجوز له العمل خارج نطاق القوات المسلحة الاردنية او تقاضي اية اجور عن اي عمل خارج ذلك النطاق ما لم يوافق القائد العام على ذلك .

٢ - ان تعطي للممرض او الممرضة او القابلة حق الاختيار بين القبول بالدرجة المدنية او انتهاء خدماته في القوات المسلحة ما لم يكن ملتزماً بالخدمة في حالة اختيار انتهاء الخدمة قبل انتهاء مدة الالتزام فيترتب على الممرض او الممرضة او القابلة وكفيله او كفيلها متكافيلين ومضامين تسديد جميع النفقات المالية التي انفقها عليه او عليها القوات المسلحة دفعه واحده دون ائثار او اخطار مضافا اليها الفوائد القانونية التي تستحق على المبلغ وذلك بنسبة المدة المتبقية من الالتزام بالخدمة ؛

٣ - ان يكون الحد الادنى لترقيع للدرجة الاعلى خمس سنوات وبحسب منها السنوات التي قضاه الممرض او الممرضة او القابلة في الرتبة العسكرية قبل تحويله الى الدرجة ذات الصفة المدنية ؛

هكذا من الاجل

٤ - ان يتم التحويل من ملاك الرتب العسكرية الى ملاك الدرجات ذات الصفة المدنية بإرادته ملكية سامية بتنسيب من القائد العام .

٥ - ان يتمتع المرضى / المرضى / القابلة عند تحويله او تحويلها الى الدرجات ذات الصفة المدنية بلذات الحقوق التي يتمتع بها اصحاب الرتب العسكرية المعادلة لدرجاتهم من حيث الراتب والعلاوات واية امتيازات اخرى .

٦ - ان يناط بمن تم تحويله الى الدرجة ذات الصفة المدنية العمل المهني الفني للمنتقل باختصاصه فقط ولا يستند له في وظيفة ادارية وتطبق عليه القوانين والانظمة والاوامر والتعليمات العسكرية وبما حكم جزئيا امام المراجع القضائية العسكرية .

٧ - ان تضاف خدمات المرضى او المرضى او القابلة في الدرجة ذات الصلة المدنية الى خدماته السابقة اذا كانت خاضعة للتقاعد ويطبق عليه قانون التقاعد العسكري .

٨ - تكون الدرجات ذات الصلة المدنية كالآتي :-

١ - الدرجة الرابعة وتعادل رتبة رائد عامل في القوات المسلحة .

٢ - الدرجة الثالثة وتعادل رتبة مقدم عامل في القوات المسلحة .

٣ - الدرجة الثانية وتعادل رتبة عقيد عامل في القوات المسلحة .

٤ - الدرجة الاولى وتعادل رتبة عقيد عامل في القوات المسلحة .

و - تشكل لجنة خاص من القيادة العامة ومديرية الخدمات الطبية الملكية لدراسة حاجة القوات المسلحة لخدمات المرضى والمرضى والقابلات وتقديم توصياتهم بذلك الشأن الى القائد العام .

١٩٨١/١١/٢٥

## الحسين بن طلال

وزير الثقافة والشباب	وزير	رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخارجية بالوكالة	وزير
وزير السياحة والآثار	المالية	وزير الاعمال	وزير
معن ابو نوار	سلام مساعده	عدنان ابو عودة	
وزير شؤون الارض المحتلة	وزير	وزير	وزير
حسن ابراهيم	المواصلات	الزراعة	العدل
الدكتور محمد عضوب الزين	مروان دودين	احمد عبدالكريم الطراونة	
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النقل	وزير الشؤون الداخلية	وزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية	
المهندس علي المسحبات	ابراهيم ايوب	سليمان مزار	كايل الشريف
وزيرة	وزير	وزير	وزير
التربية الاجتماعية	المحة	التربية والتعليم	الدكتور زهير ملخص
انقسام لغتي	الدكتور زهير ملخص	الدكتور سعيد التل	
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة	وزير	وزير	وزير
حسن المومني	المهندس موني المصري	الصناعة والتجارة	العدل
	وليد مصغور	الدكتور جواد العنتاني	

## الحسين بن طلال

بمقتضى المادة (١١٤) م. الدستور

وبناء على ماقرره مجلس بتاريخ ١٩٨١/١١/٢٥

لتر وضع لنظام الآتي :-

## نظام معدل لنظام اللوازم

١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام اللوازم لسنة ١٩٨١ ) ويقرأ مع النظام رقم (٣٧) لسنة ١٩٧٨ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٢ - ينص نص الفقرة (د) من المادة (١١) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
(تم انتاج وشراء وبيع الحقوق والاحمال الادبية والفنية والبرامج الاذاعية والتلفزيونية وتأجير واستئجار هذه البرامج والتعاقد على اعدادها وانتاجها معها كانت قيمتها يقرر من الوزير المختص بناء على تنسيب وكيل الوزارة على انه يجوز للوزير المختص تفويض وكيل الوزارة بممارسة صلاحياته المنصوص عليها في هذه الفقرة .

١٩٨١/١١/٢٥

## الحسين بن طلال

وزير الثقافة والشباب	وزير	رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخارجية بالوكالة	وزير
وزير السياحة والآثار	المالية	وزير الاعمال	وزير
معن ابو نوار	سلام مساعده	عدنان ابو عودة	
وزير شؤون الارض المحتلة	وزير	وزير	وزير
حسن ابراهيم	المواصلات	الزراعة	العدل
الدكتور محمد عضوب الزين	مروان دودين	احمد عبدالكريم الطراونة	
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النقل	وزير الشؤون الداخلية	وزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية	
المهندس علي المسحبات	ابراهيم ايوب	سليمان مزار	كايل الشريف
وزيرة	وزير	وزير	وزير
التربية الاجتماعية	المحة	التربية والتعليم	الدكتور زهير ملخص
انقسام لغتي	الدكتور زهير ملخص	الدكتور سعيد التل	
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة	وزير	وزير	وزير
حسن المومني	المهندس موني المصري	الصناعة والتجارة	العدل
	وليد مصغور	الدكتور جواد العنتاني	

هكذا من الاصل

## تعديل تعليمات الدوام والامتحانات والعطل المدرسية

قررت تعديل نص الفقرتين (٢ ، ٤) من المادة (٣) من تعليمات الدوام والامتحانات والعطل المدرسية رقم (١٢) لسنة ١٩٨١ ، لتصبحا كالتالي :-

## اولا - المادة (٣)

٢ - يبدأ امتحان نهاية الفصل الدراسي الاول اعتبارا من صباح يوم السبت الواقع في ١٩/١٢/١٩٨١، وينتهي مساء يوم الخميس الواقع في ٢٤/١٢/١٩٨١ ، بالنسبة للفصل الثالث الثانوي ، ومن صباح يوم السبت الواقع في ٢٦/١٢/١٩٨١ ، ولغاية مساء يوم الخميس الواقع في ٣١/١٢/١٩٨١ ، بالنسبة لبقية الصفوف .

## ثانيا - المادة (٣)

٤ - يبدأ امتحان نهاية الفصل الدراسي الثاني اعتبارا من صباح يوم السبت الواقع في ٨/١/١٩٨٢ ، وينتهي مساء يوم الخميس الواقع في ١٣/٥/١٩٨٢ ، بالنسبة للفصل الثالث الثانوي ، ومن صباح يوم السبت الواقع في ١٥/٥/١٩٨٢ ، ولغاية مساء يوم الخميس الواقع في ٢٠/٥/١٩٨٢ ، بالنسبة لبقية الصفوف .

وزير التربية والتعليم

## قرار رقم (١٦) لسنة ١٩٨١

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بأنه على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٨/١٠/١٩٨١ رقم ١١٤٣٦/١/٦ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين في مكتب رئيسه لاجل بيان ما اذا كان المهندس الذي يشغل منصب رئيس بلدية يحق له الانضمام لبلدي في مكتب مهنعي استشاري ام لا .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الاشغال العامة الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٨١/٨/٢ وتديق النصوص التالية بين :-

١- ان نظام مزاولة المهنة لمكاتب الدراسات والاستشارات الهندسية رقم ١٤٣ لسنة ١٩٧٣ الصادر بالاستناد لاحكام المادة ٩٥ من قانون نقابة المهندسين رقم ١٥ لسنة ١٩٧٢ ينص في الفقرة الاولى من المواد ١٣٠، ١٣١، ١٣٢ منه على انه يجب ان يكون احد اصحاب المكتب المهنسي الاستشاري او احد موظفيه مهندسا .

وان الفقرة (ب) من هذه المواد تشترط في هذا المهندس ان يكون متفرغا لعمال المكتب بحيث يشكل عمله من المكتب نشاطه الرئيسي وان لا يجمع بين هذا النشاط وبين اي عمل آخر سوى النشاط العلمي او التعليمي الجزئي، ويجب ان الصلاحيات والمسؤوليات الموطنة لرئيس البلدية المبينة في المادة ٤٢ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٨١ وفي الانظمة الصادرة بموجبه وفي القوانين تنظيم المدن وقانون رخص المهن - هي صلاحيات ومسؤوليات كبيرة تكاد تستغرق معظم اوقاته .

قاله ما ينبغي على ذلك انه لا يجوز للمهندس المتفرغ في مكتب الدراسات والاستشارات الهندسية ان يكون رئيسا لبلدية لان اشغاله هذا المنصب يحول بينه وبين التفرغ لعمال المكتب بالمعنى المنصوص عليه في الفقرة (ب) من المواد ١٤٠، ١٣١، ١٣٢ من النظام المشار اليه .

اما المهندسون الآخرون الذين يعملون في المكتب فيها انه ليس هناك اي نص في قانون نقابة المهندسين او في نظام الملوكور آتفا يوجب عليهم التفرغ لعمال المكتب او يمنع أي منهم من ان يكون رئيسا لبلدية ، فانه من الجائز لاجل خلال مدة عمله في المكتب رئيسا لبلدية على ان يتمتع على المكتب في هذه الحالة ان يعقد اتفاقا مع المجلس البلدي وان يكون ذا منفعة في اي اتفاق تم مع المجلس ، والا فان المهندس يفقد رئاسة البلدية علا بالفقرة (ج) من المادة ٣٧ من قانون البلديات .

هنا ما تقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر في ٢٩ محرم سنة ١٤٠٢ هـ الموافق ١٩٨١/١١/٢٦ .

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة	رئيس ديوان التشريع	عضو محكمة التمييز	الرئيس الثاني لمحكمة	عضو
الاشغال العامة	في رئاسة الوزراء	التمييز	الرئيس الاول	عضو
عيسى طاش	صلاح ارشيدات	نجيب الرشيدان	موسى الساكت	

هكذا من الله جل



## قرار رقم (١٧) لسنة ١٩٨١

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٨١/٥/١٧ رقم ض/٥٦٢٤/١٦ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير المادة ١٣ من قانون الضريبة الاضافية رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٩ والفقرة (ب) من المادة الثالثة من قانون الرسوم الاضافية للجامعة الاردنية وجامعة اليرموك رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٩ وبإضافة ما اذا كانت الضريبة الاضافية والرسم الاضافي المبحوث عنهما في هاتين المادتين تستوفى فقط اضافة لرسم وخصة المهسن التي تعطى بمقتضى قانون رسوم رخص المهن لمدينة عمان رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٦ وقانون رخص المهن رقم ٢ لسنة ١٩٧٩ الخاص بالبلديات والمجالس القروية ام انها تستوفى ايضا اضافة لرسم الرخصة التي تمنح من وزير الداخلية لتاجر الاسلحة بمقتضى قانون الاسلحة النارية والذخائر رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٢ والنظام الصادر بموجبه رقم ٢ لسنة ١٩٥٣ .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٨١/٥/١٢ وتديق النصوص القانونية نجد :

١ - ان المادة ١٣ من قانون الضريبة الاضافية رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٩ تنص على ما يلي : (تفرض ضريبة مقدارها ١٠٪ من الرسوم المستحقة بموجب القوانين والانظمة المعمول بها على المعاملات التالية :

أ - معاملات التسجيل والافراز والبيع والهبة والرهن وفك الحيز والتخلي في دائرة الاراضي .

ب - جميع المعاملات الجارية في المحاكم النظامية والشرعية وامام الكاتب العدل .

ج - رخص المهن والحرف والصناعات والانشاءات ورخص السيارات السوية ورخص السواقين .

٢ - ان الفقرة (ب) من المادة الثالثة من قانون الرسوم الاضافية للجامعة الاردنية وجامعة اليرموك رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٩ تنص على ما يلي :

( يخضع جميع المكلفين بموجب القوانين الخاصة لرسوم رخص المهن ورسوم خدمات المكاتب المهنية المعمول بها باستثناء الشركات المساهمة العامة والخصومية لرسم اضافي مقطوع يساوي نصف الرسم المترجب دفعه بموجب تلك القوانين .

ويستفاد من هذين النصين ان الضريبة الاضافية والرسم الاضافي فيما يخص برخصة المهن انما يستوفيان اضافة لرسم كل رخصة تعطى باسم رخصة مهن .

وحيث ان رخصة المهن انما تعطى بمقتضى قانون رسوم رخص المهن لمدينة عمان رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٦ وقانون رخص المهن رقم ٢ لسنة ١٩٧٩ .

وحيث ان الرخصة التي تعطى من سلطة الترخيص ( وزير الداخلية ) بموجب قانون الاسلحة النارية والذخائر رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٢ والنظام الصادر بموجبه رقم ٩٧٥/٥٨ الذي حل على نظام الاسلحة النارية رقم ٢ لسنة ١٩٥٣ هي رخصة تعطى لاستيراد الاسلحة والذخيرة او تصديرها او الاتجار بها داخل المملكة كما هو واضح من نصوص هذين التشريعين .

فان هذه الرخصة لا تدخل في مفهوم رخصة المهن المقصودة في المادتين ١٣ ، ٢٠ المطلوب تفسيرهما .

وحيث ان القانونين المطلوب تفسيرهما هما من القوانين المتعلقة بالتكاليف المالية التي لا يجوز التوسع في تفسيرها .

فان ما ينبغي على ذلك ان الضريبة الاضافية والرسم الاضافي انما يستوفيان اضافة لرسم رخصة المهن التي تعطى بمقتضى قانوني رسوم رخص المهن المشار اليها آنفا وليس بالاضافة ايضا الى رسوم الرخصة التي تعطى لتاجر الاسلحة بمقتضى قانون الاسلحة النارية والذخائر والنظام الصادر بموجبه .

هذا ما تقرره في تفسير المادتين المطلوب تفسيرهما .

صدر في ٢٩ محرم سنة ١٤٠٢ هـ الموافق ١٩٨١/١١/٢٦ .

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
مذوب وزارة المالية في رئاسة الوزراء	رئيس ديوان التشريع عضو محكمة التمييز	رئيس الثاني محكمة التمييز	رئيس الاول محكمة التمييز	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
صبيح الحسن	عيسى طياش	صلاح ارشيدات	نجيب الرشدان	موسى الساكت

هذا من الشاهد